

اختلاف الأفهام تحقيق لمقاصد الشريعة

أ. عبدالمجيد محمود شاويش

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية الآداب، جامعة سبها

المقدمة

تُعدُّ المقاصد الشرعية أساساً مهماً لفهم مرادات الله تعالى ورسوله الكريم - ﷺ - من النصوص الشرعية؛ لأن الشارع الحكيم إنما قصد من النصوص تحقيق مصالح الناس في كل مكان وزمان، ولن يتأتى ذلك إلا إذا تمكن العلماء والفقهاء من الفهم الصحيح أو القريب منه لأوامر المولى عزوجل ورسوله الكريم - ﷺ - ونواهيها، فكل أمر منهما مرتبط بتحقيق مقصد هو الهدف من الأمر أو النهي.

ومن هنا فإن اختلاف أفهام الفقهاء والعلماء يعني تعدد المقاصد تبعاً لتعدد الأفهام، وهذا ما يحقق صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان وتحقيق الإبداع البلاغي لسيدنا الرسول - ﷺ - في جعل النص الواحد في السنة المطهرة قابل لاستنباط الأحكام المختلفة منه وتحدد المقاصد المفهومة من ذلك النص، وهنا تكمن عظمة الشريعة الإسلامية وصلاحيتها لكل الناس على مدى الأزمنة والأمكنة المختلفة.

إن البحث عن مقصد الشرع من الأوامر والنواهي يجب أن يكون بعد التسليم والأخذ بتلك الأوامر والنواهي، لا بعد فهم قصد الشارع منها، حتى لا يكون الإيمان قائم على العلل والمصالح، وإنما إيمان قائم على الخضوع والتسليم يزداد ويترسخ بفهم المقاصد الدالة على عظمة الخالق وعجيب قدرته، وبلاغة سيدنا الرسول - ﷺ - فالعقل البشري غالباً ما يتأخر في فهم الشارع من الأمر أو النهي، وذلك لمحدودية الإحاطة في العقل البشري.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في الجدل القائم في المجتمعات الإسلامية حول صحة القول بتعدد الأفهام والمقاصد، وكيفية الجمع بين قدسية النص النبوي الشريف وتعدد الفهم فيه.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور الفهم المتجدد في الحفاظ على دوام الشريعة، ومن ثم الأهمية البالغة لتعدد المقاصد بما يحقق مصالح العباد في كل زمان ومكان.

منهج الدراسة:

هذا البحث يقوم على الجمع بين الموروث العلمي للفقهاء الإسلاميين وضرورة التجديد للفهم والمقاصد، لذا فإن الباحث اختار المنهجين التاريخي والتحليلي الوصفي لدراسة موضوع هذا البحث.

المبحث الأول: الأفهام المختلفة تحقق دوام الشريعة.

- جاء في لسان العرب¹

الفهم: معرفتك الشيء بالقلب. فهِمَهُ فَهَمًا وَفَهَمًا وَفَهَامَهُ: عَلِمَهُ.

وَفَهَمْتُ الشَّيْءَ: عَقَلْتُهُ وَعَرَفْتُهُ.

وَفَهَمْتُ فَلَانًا وَأَفَهَمْتُهُ، وَتَفَهَّمْتُ الْكَلَامَ: فَهِمَهُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ.

ورجل فَهِمٌ: سَرِيعُ الْفَهْمِ. يُقَالُ: فَهِمٌ وَفَهْمٌ. وَأَفَهَمَهُ الْأَمْرَ وَفَهَمَهُ أَيَاهُ: جَعَلَهُ يَفْهَهُ.

وَأَسْتَفَهَّمَهُ: سَأَلَهُ أَنْ يُفَهَّمَهُ.

وقد اسْتَفَهَّمَنِي الشَّيْءَ. فَأَفَهَمْتَهُ وَفَهَمْتَهُ تَفْهِيمًا.

وفي الفروق في اللغة²

الفهم: هو العلم بمعاني الكلام عند سماعه خاصة، يقال: فلان سيء الفهم إذا كان بطيء العلم بمعنى ما يسمع.

ولا يجوز أن يوصف الله - عز وجل - بالفهم لأنه عالم بكل شيء على ما هو به فيما لم يزل.

وقال بعضهم: لا يستعمل الفهم إلا في الكلام، ألا ترى أنك تقول: فهمت كلامه، ولا تقول: فهمت ذهابه ومجيئه. بل تقول: علمت ذلك.

وقيل: يستعمل في الكلام وغيره من البيان كالإشارة ألا ترى أنك تقول: فهمت ما قلت. وفهمت ما أشرت به إليّ.

¹ - لسان العرب، ابن منظور، ط 2003م، القاهرة: دار الحديث، 9: 183.

² - الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري، ط 7، 1991م، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ص 79.

يقول الشيخ أبوهلال: الأصل ما تقدم. وإنما استعمل الفهم في الإشارة لأن الإشارة تجري مجرى الكلام في الدلالة على المعنى.

وفي المفردات في غريب القرآن¹

الفهم هيئة للإنسان بها يتحقق معاني ما يحسُن. يقال: فهمتُ كذا.

قال تعالى: (فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ)²¹، وذلك إما بأن جعل الله له من فضل قوة الفهم ما أدرك به ذلك، وإما بأن ألقى ذلك في روعه، أو بأن أوحى إليه وخصَّه به.

وأفهمته: إذا قلت له حتى تصوِّره.

والاستفهام: أن يطَّلب من غيره أن يُفهمه.

وفي إعلام الموقعين³¹

الفهم: عن الله ورسوله يعني العلم والمعرفة بمعاني كلام الله-عز وجل- ورسوله-صلى الله عليه وسلم- والفقهاء أحص منه، وهو فهم مراد المتكلم من كلامه، وهذا قدر زائد على مجرد فهم وضع اللفظ في اللغة.

وفي مدارج السالكين⁴¹

تفاوت الأمة في مراتب الفهم عن الله ورسوله لا يحصيه إلا الله، ولو كانت الأفهام متساوية لتساوت أقدام العلماء في العلم، فالإمام علي-رضي الله عنه- إلا فهماً يؤتاه الله عبداً في كتابه.

إن الفهم الذي يعنيه الباحث هو الفهم المستند إلى العدة التي تمكن الباحثين من الاستنباط الصحيح، المنضبط من النص الشرعي، والمتمثلة في الفهم العميق للغة العربية وما يتصل بها من بلاغة وتراكيب؛ بحيث يكون ذلك الفهم ناتج عن ملكة لغوية صقلت بالعلم والتدريب، والممارسة الطويلة، أضف إلى ذلك فهماً عميقاً آخر هو فهم أصول الفقه ملكة ودرية؛ بحيث يشمل ذلك الأدلة الشرعية الصحيحة السابقة واللاحقة، دون الاقتصار على ما جاء في كتب الأصول القديمة والانغلاق عليها.

¹- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ت. محمد سعيد الكيلاني، بيروت: دار المعرفة ص 386.

²¹- سورة الانبياء، 21:79.

³¹- إعلام الموقعين، ابن القيم، بيروت: دار الكتب العلمية، 1: 167.

⁴¹- مدارج السالكين، ابن القيم، ت. محمد البغدادي، ط3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1: 446.

إن الفهم الصحيح لنص الحديث الشريف يجب أن يأخذ في الاعتبار كل المتغيرات الحالية، والتطور الذي حدث في هذا العالم؛ لأن كل فهم بشري لنص الحديث الشريف ليس ملزم لمن يأتي لاحقاً، والواجب الاتجاه للنص مباشرة بعد تحصيل العلم الكافي، فسيدنا الرسول - ﷺ - كان خطابه موجه لكل الناس في زمنه، لأنهم جميعاً كانوا يتمتعون بالملكة اللغوية الفطرية التي يحتاجها فهم الحديث الشريف.

إن المسلمين الأوائل ملكوا اللغة فلم يحتاجوا إلى من يبين لهم مرادات الله ورسوله من النص إلا فيما ندر، ولهذا لم توجد فئة الفقهاء والعلماء التي وجدت فيما بعد لتفسير النصوص واستنباط الأحكام، وما كان ذلك ليكون لولا فساد اللسان العربي وندرة الملكة اللغوية، التي تمكن الفرد المسلم من التوجه للنص مباشرة دون واسطة الفقهاء والعلماء، ومن هنا كان على المجتهد أن يستنبط من النص لا أن يقلد غيره، لأن خطابه - ﷺ - موجه لعموم المسلمين والمؤمنين، فكل مؤمن مطالب بفهم النص بنفسه إذا سلمت فطرته اللغوية والاستنباطية، وهذا شرط مهم جداً حتى لا يتجرأ الجهال وذوو الأهواء على النص قائلين: أنتم قتلتم إن النص موجه لكل الناس ونحن جزء من الناس، والحقيقة أن المقصود بكل الناس من امتلك فطرة عربية صقلت بالتعلم والتدريب مع علم واسع بأصول الفقه وحال المجتمع.

إن أولئك الشباب الذين يحفظون كتب الحديث جملة أو أجزاءً، ثم يدعون أنهم بذلك استغنوا عن كتب الفقه أو استغنوا عن الاستعانة بالعلماء المجتهدين، هم مخطئون بلا شك؛ لأن أي علم في هذه الحياة لا يمكن أن يُعترف منه حفظاً، وإنما يُعترف منه فهماً بملكة ودربة، وهذا هو الفهم الذي نعينه في هذا البحث، وهو لا يتأتى بالتعلم والتدريب فقط، وإنما لا بد من أن يسبق ذلك ملكة تكون هي الأساس حتى يسلم الفهم من الزلل الذي يؤدي إلى إبعاد النص عن المراد النبوي الذي يقارب المقصود حقاً، فإذا استعد الباحث لفهم النص بالعدة التي ذكرنا آنفاً، فعليه أن يطلع على الجوانب المختلفة لمجتمعه، والمخترعات والتطورات التي تحدث في العالم من حوله، ويراعي كل ذلك ليستنبط الحكم المناسب الذي يجمع فيه بين ثوابت التشريع، وما ينفع الناس في زمانهم ومكانهم، فلا يؤدي فهم النص المتجدد إلى تضييع مصالح الناس، ولا يؤدي نفع الناس إلى البعد بالفهم عن مرادات الله ورسوله المتعددة للنص.

ومن هنا يرى الباحث أن تجدد الفهم يعني أن لا نبقى أسرى لأفهام فقهاء امتثلوا لأمر الله بالبحث في النصوص لاستنباط الأحكام منها، ونتكاسل نحن عن الإمام بعده الاجتهاد، فنكون عالمة على غيرنا ممن اجتهد، والذي قد يُخطئ وقد يصيب، فنتبعه دون أن نمثل لأمر الله بالبحث والاجتهاد.

ولهذا يجب علينا أن نبذل كل جهدنا في تحصيل العلوم الشرعية واللغوية التي تمكننا من الاجتهاد، فإذا لم نستطع حينها يجب علينا تقليد علماء عصرنا الذين بالتأكيد قد يكونوا أقرب للصواب ممن سبقهم لأنهم

عايشوا مشكلات مجتمعاتهم، وعرفوا ولو بنسبة تقريبية ما يصلح لمجتمعهم بعيداً عن التعصب أو اتباع الهوى.

إن الشرعية الإسلامية بُنيت على السعة والوسع؛ حيث جاءت النصوص بالعموميات تاركة التفاصيل والجزئيات للعلماء المجتهدين، وبهذا كان اختلاف الفهم المستنبط من النص من أهم سمات الإسلام، فمن خلاله يستطيع المجتهد مواكبة تطور الحياة وإيجاد أحكام فقهية لكل ما يطرأ على المجتمع المسلم، فالمولي - عزوجل - عندما جعل سيدنا محمد - ﷺ - خاتم الأنبياء إنما بذلك يضع الأساس المتين لرسالة تصلح للإستمرار والتطور على مر العصور إلى أن تقوم الساعة، وقد تجلت بلاغة سيدنا الرسول - ﷺ - في نصوص الحديث الشريف القابل للفهم المتعدد المستمر، فالنص الواحد من السنة يمكن لمجموعة من المجتهدين أن يفهموا منه أفهاماً متعددة كل حسب زمنه ومكانه، ولو كانت النصوص غير قابلة للأفهام المتعددة لما استطاعت الشريعة الاستمرار طوال هذا الزمن بعد انقطاع الوحي عن الأرض، وحديث سيدنا الرسول - ﷺ - الذي يقول فيه: (إن الله - عزوجل - يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد أمر دينها)¹¹. خير دليل على أن اختلاف الفهم إنما هو ميزة عظيمة من مميزات الإسلام.

إن ما نشاهده اليوم من إنكار لتعدد الأفهام وتشدد بعض الفقهاء في التمسك بالفهم الواحد، هو الذي ساهم في تخلف العقل المسلم وانغلاقه على نفسه وجعل أمة الإسلام تتخلف عن غيرها من الأمم، إن رفض الفهم الآخر هو الذي أنتج التشدد والتطرف فعندما تعتبر فئة من المسلمين أن فهمها للحديث الشريف (النص) هو الصواب وتجر الآخرين على الالتزام به، هي بذلك تنشر الفتنة بين المسلمين وتشعل فتيل التشتت والتشردم وتسهم في اغتراب الأمة وتخلفها؛ لأن الإكراه والإكراه صفة ترفضها الشريعة وتكرها حتى في أصل العقيدة، يقول تعالى: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ)²².

وإكراه الناس على فهم واحد أصل كل فتنة وتخلف، ولولا أفهام السابقين وتوسعهم في توظيف العقل لاستخراج كل ما يفيد الناس لما وصلت إلينا أحكام الفقه متجددة متطورة.

إن إعمال العقل لفهم النصوص لتقريب مرادات سيدنا الرسول - ﷺ - للناس كافة أمرٌ محمود عند المولى عزوجل حيث جاءت كثير من الآيات تحث على توظيف العقل في كل زمان ومكان لاستنباط ما ينفع

¹¹ - [صحيح] مسند الامام أحمد، أحمد بن حنبل، بيروت: دار الفكر؛ سنن أبي داود، رقم: 4293، 4 : 178.

²² - سورة البقرة، 1: 256.

الناس من النص يقول تعالى: (أَمْ تَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ).¹¹

ويقول أيضاً: (كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ).²²

ويقول أيضاً: (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ).³³

ويقول سبحانه: (سُنِّرْهُمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ).⁴⁴

ولا معنى لهذا الحث على إعمال العقل إلا تعدد الأفهام واختلاف الآراء الذي هو من سمات الإسلام، فالقاعدة الفقهية تنص على أنه: " أينما وجدت مصلحة الناس الشرعية وجد التشريع"، لأن التشريع إنما جاء لمصلحة الناس، والمولى - عزوجل - ورسوله الكريم - ﷺ - إنما وضعوا الأوامر والنواهي كلها لتحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة، ومصالح العباد لا يمكن أن تستقر على حال أو تسلك طريقاً واحداً، فما يصلح لأهل ليبيا مثلاً قد لا يصلح لأهل تونس أو إندونيسيا أو باكستان مثلاً، وما ينفع أهل المدن قد لا ينفع أهل القرى، فإذا وجد المجتهد الذي يملك عدّة الاجتهاد ويخلص في اجتهاده فسوف يتمكن من دراسة واقع مجتمعه ويخرج له الأحكام المناسبة التي تحقق مقاصد الشريعة، ولن يفلح في ذلك من ينكر أن لكل حكم فقهي مقصد شرعي تعجل فهمه أو تأخر.

المبحث الثاني: علاقة الفهم بالمقاصد.

جاء في النفيس:⁵¹

المقاصد جمع مقصد، والمقصد مصدر ميمي مشتق من الفعل قَصَدَ يَقْصِدُ قَصْدًا، وعلى ذلك فإن المقصد له معانٍ لغوية كثيرة منها:

الاعتماد والتوجيه واستقامة الطريق، قال تعالى: (وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ).¹²

¹¹ - سورة البقرة، 1:107.

²² - سورة البقرة، 1:242.

³³ - سورة الحج، 22:46.

⁴⁴ - سورة فصلت، 41:53.

⁵¹ - النفيس، خليفة محمد التليسي، بيروت: الدار العربية للكتاب، مادة (ق.ص.د).

التوسط وعدم الإفراط والتفريط، قال تعالى: (وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ).²³

وفي الحديث الشريف، يقول سيدنا الرسول ﷺ: (الْقَصْدُ الْقَصْدُ تَبْلُغُوا).³⁴

وبهذا فالمقاصد تعني فهم الشريعة عن طريق استقراء النصوص لمعرفة الحكمة من التشريع، وهي مبينة على قاعدة: " أن الدين إنما جاء لحفظ ورعاية مصالح الناس".

المقاصد اصطلاحاً:

عند الإمام الأمدي⁴⁵: المقصود من شرع الحكيم إما جلب مصلحة، أو دفع مضرة، أو مجموع الأمرين.

وعند الإمام الشاطبي⁵⁶: إن الشارع قصّد بالتشريع إقامة المصالح الأخروية والدينية.

وعند الشيخ ابن عاشور⁶⁷: المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها.

وعند الشيخ الريسوني⁷⁸: الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد.

وعند الشيخ علال الفاسي⁸⁹: الغاية التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها.

والباحث يستخلص: أن المقاصد هي الأهداف والغايات التي يسعى الشرع إلى تحقيقها من وراء التكاليف الشرعية (الأوامر والنواهي).

إن أي فقيه مجتهد أو باحث مخلص لا يمكن أن يستغنى عن مقاصد الشريعة لاستنباط أحكام صائبة ولو على وجه التقريب، فمن خلال المقاصد تفهم الشريعة، وللوصول إلى فهم الشريعة على الفقيه أن يفهم أقوالها ومدلولات تلك الأقوال حسب الاستعمال اللغوي، والنقل الشرعي، كما أن علل التشريعات التي تقاس عليها الأحكام الحادثة تحتاج إلى معرفة مقاصد الشريعة، وبالمقابل فحكم الحوادث

¹² - سورة النحل، 9:16.

²³ - سورة لقمان، 19:31.

³⁴ - صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ت. طه عبدالرؤوف سعد، المنصورة: مكتبة الإيمان.

⁴⁵ - الإحكام في أصول الأحكام، الأمدي، ت. عبدالرزاق عفيفي، بيروت: المكتب الإسلامي، 3:271.

⁵⁶ - الموافقات، الشاطبي، ط1، 1997، القاهرة: دار ابن عفان، 3: 37.

⁶⁷ - مقاصد الشريعة، محمد الطاهر بن عاشور، دار السلام: القاهرة، ص 55.

⁷⁸ - مقاصد الشريعة، أحمد عبدالسلام الريسوني، دار الكلمة: الرباط، ص 9.

⁸⁹ - مقاصد الشريعة ومكارمها، علال الفاسي، ت. إسماعيل الحسيني، ط2، 2013، القاهرة: دار السلام، ص 3.

التي لا مثيل سابق لها تحتاج إلى فهم المقاصد لإعطائها حكماً، وهذا ما يجعل الشريعة صالحة للصور والأجيال اللاحقة.

وحتى لا يقع المجتهد أو العالم أو الباحث في الخطأ عند تقدير المقاصد يجب أن يكون منصفاً ينبذ التعصب لبدائ الرأي، أو لسابق اجتهاد، أو لقول إمام كان يقلده، فيحتكم إلى استقراء الأحكام المعروفة عليها لأنه عندما يستقرئ عللاً كثيرة متماثلة يمكنه استخلاص حكمة تكون هي المقصد.

إن المتتبع لمبادئ الشريعة العامة يلحظ بجلاء سمة التخفيف وعدم الحرج المنتشرة في نصوص السنة الشريفة فيستنبط من ذلك أن التيسير من أعظم مقاصد الشريعة وهذا الاستنباط ما هو إلا الفهم وبذلك يتضح الارتباط الوثيق بين الفهم والمقاصد، فالكلام في أي لغة لا يكفي في الدلالة على قصد الالفاظ منه الدلالة المعبر عنها بالنص الذي يفيد معنى لا يحتمل غيره، فبعض الكلام يتسرب إليه الاحتمال أكثر من غيره، وبعض المتكلمين أقدر على بيان قصده من اللفظ من غيره، ويتبع ذلك فحظ السامعين من الاستفادة من الكلام متفاوت أيضاً بحسب تفاوت أذهانهم وممارستهم لأساليب اللغة، ولذا لم يستغن المتكلمون والسامعون عن ملامح من سياق الكلام، ومقام الخطاب، ومبنيات الباسط، لتعمل على إزالة الاحتمالات التي قد تعرض للسامع من قصد المتكلم، فكانت المسافهة أوضح في الدلالة من الكلام المنقول، وهو أوضح من المكتوب، ومن هنا فالحديث المتواتر المنقول حرفياً بالسمع منه - ﷺ - يُعدُّ أصح السنة الشريفة وتتطرق الاحتمال له أقل من الرويات بالمعنى؛ لأن الاحتمال فيها كبير.

إن بعض العلماء أو الفقهاء الذين يعصرون ألفاظ النصوص بعيداً عن ما يحف الكلام من قرائن وسياقات يقعون في أغلاط تبعد الاستنباط عن مقصده، إن نجاح الأئمة السابقين في الوصول إلى مقاصد تحقق مرادات السنة المطهرة جاء نتيجة استقصاء تصرفاته - ﷺ - وتتبع آثاره وتصنيف تلك الآثار والتصرفات إلى مقامات متعددة حتى يكون المقصد المستنبط صحيحاً، فحتى يكون الحكم صحيحاً يجب الوصول إلى المقصود منه لأن تصرفاته - ﷺ - تختلف من مقام إلى آخر، فتصرفه في مقام التشريع يختلف كلياً عن تصرفه في مقام التوجيه والتأديب، وتصرفه في مقام القائد ليس كتصرفه في مقام التهديد، وهكذا فإن الجهل بهذه المقامات والخلط بينها يبني عليه خلط في الأحكام والمقاصد، فإذا كان المجتهد عالماً بمقامات تصرفات سيدنا الرسول - ﷺ - فلا حرج في أن يخالف غيره في نسبة تصرف ما إلى مقام ما، فمثلاً نهي - ﷺ - عن أكل لحوم الحمر الأهلية نسبه البعض إلى مقام القيادة فقالوا: هو نهي مصلحة المقصود منه ترك الحمر لأنها كانت حمولة الجيش، ونسبه آخرون إلى مقام التشريع فقالوا: هو نهي تحريم؛ وهذه الآراء هي الأفهام التي تحقق مقاصد الشريعة.

إن ترتيب وتبويب تصرفات سيدنا الرسول -ﷺ- غالباً ما تبني على المقاصد وفهمها، فالمتجهد والباحث المتمكن من علم المقاصد يستطيع التمييز بين تلك المقامات، فلا يقع منه الخلط بين مقام وآخر، وحتى يتفادى الخلط عليه أن يطيل التأمل، ويجيد الثبوت، ويحذر التساهل والتسرع عند تعيين أي مقصد.

فمثلاً نهيهِ ﷺ عن الانتباز في الدباء والحنتم والمرت والنقير، إنما جاء لوصف عارض هو تسرع الاختمار في هذه الأواني في البلاد الحارة، وهذا هو المقصد من النهي، ولذا فلا يمكن أن يكون ذلك النهي قاعدة عامة يحرم بها الانتباز في تلك الأواني حتى في البلاد الباردة، وعلى ذلك فهذا النهي ينسب إلى مقام الفتوى لا مقام القضاء.¹¹

المبحث الثالث: المقاصد وتحددتها تبعاً للفهم.

في هذا المبحث يطرح الباحث قضية التجديد الحقيقي في كل عصر وكل مصر للفهم ومن ثم المقصد، حيث إن النص الشرعي الأساس (الكتاب والسنة) نصٌ مرن، يعالج قضايا عامة، ولا يدخل في التفاصيل إلا قليلاً والتفاصيل هي هدف التجديد من خلال تجدد المقاصد التي تهدف الشريعة إلى تحقيقها.

إن قدسية النص أبداً لا تعني عدم تجدد المفهوم منه لأن المولى - عزوجل - وسيدنا الرسول -ﷺ- هما من ترك لنا جزئيات أو تفاصيل النص نعالجها بما يواكب تطور الحياة وتقدمها، وهذا عينه الذي فعله أوائل الفقهاء فأخرجوا ذلك الكم الهائل من الأحكام الفقهية التي اختلفت من فقيه إلى آخر، وما ذلك الاختلاف إلا فهماً مستقلاً للنص يتبعه مقصداً جديداً للنص، كل حسب علمه وعصره ومصره، وإذا كانت تلك الأحكام والمقاصد إنما تستند إلى النصوص، فإننا وبعد ذلك الزمن الطويل بيننا وبين السادة الفقهاء السابقين كان لزاماً علينا أن نُعمل عقولنا، ونوظف قرائحنا للوصول إلى أفهام ومقاصد جديدة تناسب عصرنا الذي نعيش فيه، خاصة وأن تلك الأفهام والمقاصد السابقة جانبها الصواب أحياناً.

إن التجديد الذي ننشده هو الفهم المتجدد لنصوص السنة المطهرة، ولهذا سميت الأحكام الشرعية المستنبطة من النصوص فقهاً؛ لأنها في الأساس هي عبارة عن فهم شخص عالم لنصوص الشريعة ومقاصدها، والذي أطلق عليه فيما بعد فقيهاً، وبمرور الزمن ذهل الناس بغارة الأحكام الفقهية وتنوع مقاصدها، كما دهشوا بذكاء الفقهاء وسعة علمهم وجودة استنباطاتهم، وهذا أدى فيما بعد إلى تقديس تلك الاستنباطات واختفاء النص الأصلي وراثتها.

¹¹ - مقاصد التشريع، محمد الطاهر بن عاشور، القاهرة: دار السلام، ص 40.

إن الدين الإسلامي وهو الدين الخاتم يلزمنا - كما ألزم من قبلنا - بضرورة البحث الدائم في النصوص الشرعية لتجديد الأحكام ومقاصدها، وتحقيق صلاحية هذا الدين لكل زمان ومكان، وسيدنا الرسول الكريم - ﷺ - يحثنا على ذلك بقوله: (إن الله يعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة رجلاً يجدد أمر دينها).¹¹

والإفراد في نص الحديث لا يعني واحداً أو ذكراً وإنما يشمل كل من يحمل على عاتقه أمانة الحفاظ على سيادة الشريعة وتحقيق الدوام لها وتنفيذ أمر المولى - عزوجل - في قوله: (لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ).²²

والمقصود بالشهادة على الناس تحبيب الشريعة لهم بتجديد فهمها ومقاصدها بما يحفظ مصالح العباد، ويجسد الشرف الذي أسبغه المولى - عزوجل - على هذه الأمة بأن جعل رسولها آخر الرسل، وجعل أبناءها أمناء على منهج الله، وكل واحد منهم يحمل امتداد رسالة سيدنا الرسول - ﷺ - فالخير فيهم لا ينقطع أبداً، ولن يكون ذلك إلا بتجديد الفهم وتجدد المقاصد تبعاً له.

إن في الحديث دعوة صريحة لإعمال العقل وعدم الوقوف عند استنباطات من سبقونا، لأن ما يصلح لزمانهم لا يصلح لزمننا، فالفقه الإسلامي بناء شامخ هو فخر هذه الأمة ولن يبقى كذلك إلا إذا تعهد هذا البناء علماء محترفين يجددونه، ويضيفون إليه ما يحافظ على شموخه ومواكبته للظروف المحيطة به، وما أوليك المحترفين إلا علماء تسلحوا بالعلوم المناسبة التي تمكنهم من دراسة النص بعيداً عن التعصب والانغلاق أو التعسف في الفهم، وذلك لاستنباط أحكام تبين لكل ذي بصيرة إبداع المولى - عزوجل - وسيدنا الرسول - ﷺ - في قوة النظم وروعة السبك في نصوص القرآن والسنة، مما يمكن الباحث من استنباط أحكام جديدة في كل زمان ومكان وهذا هو السر في كون هذا الدين صالحاً للبشرية جمعاء أينما وجدت إلى أن تقوم الساعة.

إن التجديد المطلوب هو تجديد لا يكتسب من جذورنا ولا يغتربنا عن واقعنا، إنه التجديد الذي يوائم بين الأصالة والتطور، بين التراث والحداثة، بين اللبنة الأعلى والأدنى في بناء الشريعة الشامخ، فالجدد لا يسلب نفسه عن تراثه ولا يغترب عن واقعه، وهذا يتطلب سعة علم، وذكاء قريحة، ومقدرة قوية على قراءة النص النبوي الشريف بعمق وإخلاص، هم الأساس للحفاظ على بقاء الإسلام شامخاً متقدماً ومتطوراً؛ لأن هذا هو الحق الذي خفي عن كثير من الناس، بما فيهم أتباع الإسلام، فألصقوا به الانغلاق والجمود، ومن ثم التحلف عن ركب العلم والتطور، كل ذلك بسبب تقديس آراء الفقهاء

¹¹ - [صحيح] مسند الامام أحمد، أحمد بن حنبل، بيروت: دار الفكر؛ سنن أبي داود، رقم: 4293، 4 : 178.

²² - سورة الحج، 22:73.

السابقين، والابتعاد عن التعامل مع النصوص الشرعية الأساس، لأن آراء الفقهاء لا يمكن أن تحمل الثراء الذي تحمله النصوص، فهي أقوال بشر عاديين، تميزوا بفضل علم ودربة، وإخلاص عمل ونية، فأدركوا ما لم يدركه أخلافهم الذين اكتفوا بجهد غيرهم، ولم يكلفوا أنفسهم عناء البحث والدراسة فبقوا في أماكنهم التي أوصلهم إليها أسلافهم، وهذا عيب يجب التخلص منه بالتسلح بالعلم المساعد على الاستنباط، فاجتهاد الأوائل ليس ملزماً للأواخر وخاصة إذا خالف فهماً جديداً للنص، لأنه لإثبات إلا للنص الأساس، أما الاجتهاد فهو متغير بتغير الزمان والمكان وهذا ما أكده السادة الفقهاء السابقين، وخير دليل على ذلك مقولة الإمام الشافعي الشهيرة: " لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان".

وما يجب ملاحظته هنا هو أن السادة الفقهاء السابقين هم الذين أكدوا على الفهم المتجدد للنص، وحثوا على ضرورة الاجتهاد في كل زمان ومكان، ووضعوا له العلوم المساعدة على ذلك، ولذا فلا يمكن أن يكونوا هم سبباً لهذا الجمود الذي ابتلي به العقل المسلم، لأنهم عندما اجتهدوا لم يلزموا أحداً باجتهداتهم، وإنما حدث التعظيم والتقديس لآرائهم ومذاهبهم بعد وفاتهم بسنين طويلة، ورغم ذلك فقد برز علماء أفاضل مجتهدين على مدار القرون السابقة، وأثروا الفقه الإسلامي بآراء جديدة متنورة ومتطورة، غير أنها بقيت جهوداً فردية غالباً ما تواجه بالنقد أو الرفض، ولذا لم يستطع أصحابها نفوذ الغبار عن كتب التراث وتنقيتها مما ألصق بها من آراء وأفكار أساءت إلى سماحة الإسلام، وشوهت الخلق العظيم لخاتم الأنبياء والمرسلين.

إن الفهم المتجدد ليس دعوة إلى إيجاد أسانيد فقهية للتطرف أو الانحلال أو لتسوية البدع السيئة، والمحدثات البعيدة عن مرادات التشريع، لأن الإسلام وحدة متكاملة، وسلسلة مترابطة، ليس فيها تناقض في الأحكام والروايات، فلا يمكن أن يأتي التجديد بما يناقض مبادئ الشريعة العامة، ولكنه قد يخالف فهماً سابقاً للنص، وهذا لا يمكن أن يكون تناقضاً أبداً، لأن الاختلاف حدث بين الفهمين البشريين السابق واللاحق، وهذا الاختلاف هو مقصداً أساساً للتشريع، فيه يحدث التنافس والتسابق لفعل الخير الذي ينفع الأمة، ومن هنا فالوقوف عند آراء السابقين وعدم تمحيصها وتجديدها يُعدُّ بعداً عن مقاصد الشريعة كما أن التمسك بآراء البشر وعدم نقدها يجعلها تنافس النص تقديساً وتعظيماً، وهذا لا يمكن أن يكون لرأي بشري غير معصوم، ولذا فلا يسوغ أن تحجب تلك الآراء البشرية النص عن الباحثين والمجتهدين.

إن الذين يلوون رؤوس النصوص بحجة الفهم المتجدد يسيئون للإسلام، ويهددون وحدته وتناسق لبناته، فلا يحق لكل صاحب هوى أو فكر متطرف أن يتستر وراء الفهم المتجدد ليروج لأهوائه أو تطرفه، لأن الخروج عن القواعد العامة للشريعة وثوابتها لا يمكن أن يسوغ بأي حال، فما لا يوافق عموميات الشريعة

أو يخالف القواعد العامة للإسلام لا يمكن أن يكون تشريعاً أو فهماً متجدداً، فعندما نتحدث عن سماحة الإسلام وحبه للخير لجميع البشر، وعندما نتحدث عن الخلق العظيم لصاحب الرسالة، وكونه مرسل رحمة للعالمين فكل ما يخالف هذه الثوابت لا يمكن أن يُقبل أو يكون ديناً، حتى لو قال به من يُعدُّ من العلماء أو الفقهاء؛ لأن قواعد الشريعة العامة أحق أن يحتكم إليها، فكل فكر أو رأي جديد يجب أن يعرض على ثوابت الشريعة ومقاصدها العامة ليحكم عليه من خلالها، لا أن يعرض على آراء بشر مجردون من العصمة، التي يتحلى بها النص الأساس، وهذا ما حدث في ماننا هذا، فكل تجديد يعرض على آراء الفقهاء ويحكم عليه من خلالها بعيداً عن النص وهو ما أوصلنا إلى هذا التخبط الكبير في الفتاوى المتطرفة أو المنحلة، التي أوصلت الأمة إلى هذا التمزق والتنافر والتقاتل.

إن العبث بالنص وتحميئه ما لا يحتمله لا يمكن أن يكون تجديداً أو فهماً صحيحاً لمقاصد النصوص، فالذين ينتهجون نهج التطرف، أو نهج الانحلال، هم يتبعون هوى أنفسهم ولا يمكن أن يكون في النصوص ما يؤيد أفهامهم حتى لو وجدوا ما يؤيد أفهامهم من آراء السابقين لأنها ليست إلا آراء بشر لا يمكن أن تكون حجة على قواعد الشريعة ومقاصدها العامة، خاصة إذا جانبها الصواب، فكل رأي بشريّ يحتمل الصواب والخطأ، وما يصلح لزمن قد لا يصلح لزمن آخر.

الخلاصة:

- الفهم: العلم بالشيء وفق مراد المتكلم أو قريباً من ذلك.
- المقصد: الهدف أو الغاية التي يسعى الشارع للوصول إليها من خلال الأوامر والنواهي.
- يجب على كل من يتصدى لتجديد الفهم أو المقاصد أن يلم بالعلوم المساعدة على ذلك من ملكة لغة وتدريب، وعلم أصول ومقاصد.
- أوائل الفقهاء والعلماء بذلوا كل ما بوسعهم لتجديد الفهم في زمنهم، وحثوا غيرهم على ذلك
- أخطر أنواع التطرف والغلو إجبار الناس على رأي فقهي هو نتاج فهم بشري.
- الخلط بين الشريعة والفقهاء هو الذي خلق التعظيم والتقديس لآراء الفقهاء.
- لكي يكون تقدير مقصد لأي حديث شريف أو فعل أو تقرير صحيحاً يجب على الفقيه أو الباحث معرفة مقامات تصرفاته - ﷺ - ونسبة كل حديث إلى مقامه.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- إعلام الموقعين، ابن القيم، بيروت: دار الكتب العلمية.
- 2- الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، بيروت: المكتب الإسلامي.
- 3- الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري، بيروت: دار الآفاق.
- 4- لسان العرب، ابن منظور، القاهرة: دار الحديث.
- 5- مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل، بيروت: دار الفكر.
- 6- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، بيروت: دار المعرفة.
- 7- مقاصد الشريعة ومكارمها، علال الفاسي، القاهرة: دار السلام.
- 8- مقاصد الشريعة، أحمد الريسوني، الرباط: دار الحكمة.
- 9- مقاصد الشريعة، محمد الطاهر بن عاشور، القاهرة: دار السلام.
- 10- الموافقات، الشاطبي، القاهرة: دار ابن عفان.
- 11- مدارج السالكين، ابن القيم، بيروت: دار الكتاب العربي.